

Center  مركز  
**مركز أزا**  
للدراسات والاستراتيجيات  
For Studies & Strategies



# المرصد

## شؤون فلسطينية

2016/08/03 م

مسار النخبة  
ELITE TRACK

## المحتويات

- 3..... زوجة الشهيد الفقيه تتحدث لـ"صفا" عن محاولة الاحتلال إجهاض جنينها.
- 3..... اسرائيل تشرع ببناء جدار 60 كم لمواجهة انفاق غزة
- 4..... د.أحمد يوسف ينفي نبأ اشتباكه مع الزهار ويقول لـ (أمد) حماس ستخوض انتخابات البلديات بعموم الوطن
- 5..... مسؤولة أممية: 40 طفلاً استشهدوا برصاص الاحتلال منذ تشرين أول 2015
- 6..... "وعد بلفور" وما بعده
- 7..... عباس والمعارضة الإيرانية
- 8..... الانتخابات البلدية: أجواء ضبابية وخيارات ناقصة
- 9..... عندما تستعيد إسرائيل عدوانها على غزة
- 11..... الهيئة العليا لأسرى حماس بالسجون تعلن حالة الطوارئ
- 11..... حماس تكتشف تكرار 25 ألف اسم بالسجل الانتخابي
- 12..... الفوضى الأمنية والإعلامية طريق فتح لإفشال الانتخابات البلدية
- 13..... حماس: مرسوم عباس انتهاك للعملية الانتخابية
- 13..... إيران تسلم سفير فلسطين في باريس رسالة للرئيس عباس
- 13..... "م.ت.ف": بيان تحالف قوى المقاومة في دمشق لا يمثل أحدا
- 14..... خالدة جرار: تفعيل منظمة التحرير حل للخلافات الداخلية وأرفض الكونفدرالية مع الأردن



## زوجة الشهيد الفقيه تتحدث لـ"صفا" عن محاولة الاحتلال إجهاض جنينها

الخليل - حسن الرجوب - صفا 3\8\2016

قالت المواطنة هديل عودة زوجة الشهيد محمد جبارة الفقيه، الأربعاء، إنَّ مجندات إسرائيليات حاولن إجهاض حملها بجنينها، من خلال ما تعرّضت له من تفتيش قاس وضرب على مختلف أنحاء جسمها وضغط على بطنها.

وقالت عودة في تصريح لوكالة "صفا" إنَّ عشرات الجنود الإسرائيليين اقتحموا منزل والدها في قرية كفر ثلث بمحافظة قلقيلية حينما كان غائبًا عن المنزل، مبينة أنه كان اقتحاما عنيفًا جدًّا ولم يسمحوا لها ولشقيقتها ووالدها بارتداء الملابس.

وأشارت إلى إخراج كافة أفراد العائلة من المنزل بعد تعريض الجميع للتفتيش القاسي من جانب المجندات، وإفزاز أشقائها الصغار.

ولفتت عودة إلى أنَّ المجندات اللاتي يرافقن القوّة العسكرية تعمدن إيذاءها أثناء عملية التفتيش، عبر ضربها على ظهرها ودفعها إلى الحائط، ناهيك عن الضغط على بطنها، ومحاولة استفزازها بتبرير عمليات الاعتداء عليها وإجهاض جنينها.

وقالت: "استدعوني لاحقًا إلى إحدى الغرف داخل المنزل وكانت مليئة بالجنود وبضابط المخابرات"، مشيرة إلى أنه شتمت باستشهاد زوجها، بقوله "أعطيتك فرصة لتسليم محمد، لكنّه قتل اليوم.."، لكنّها ردّت عليه بالقول "محمد الله معاه وربنا يرحمه ويتقبله"، وهذا ما أثار جنود الاحتلال وضابط المخابرات الذي أمر باعتقالها.

وبيّنت زوجة الشهيد الفقيه أنّ ما فاجأها سماعها صوت "شخير" لوالدها خارج المنزل، ووجدته ملقى على الأرض، ما دفعها للصرخ قبل أن يعتدي عليها الجنود بالضرب المبرح وتفارق الوعي، وتبين لاحقًا تكسير المنزل ومحتوياته، ما دفع الجنود للانسحاب من المكان.

وأوضحت أنّه تبين إصابة والدها بتزيف في الدّماغ والرئتين، ما استدعى نقله إلى عدّة مستشفيات شمال الضفة الغربية المحتلة لخطورة حالته الصحيّة، وتأكيد الأطباء أنّ حالته قد تتراجع.

وأكدت أنّها "ستكون من الصابرين على فقدان زوجها، باعتبار الأمر قضاء الله وقدره"، مشيرة إلى أمنيّتها أن تجتمع به في جنان النّعيم".

واستشهد الفقيه (29 عامًا) فجر الأربعاء الماضي، بعد اشتباك استمر لساعات مع جنود الاحتلال، لمسئولته عن قتل أحد كبار حاخامات مستوطنة "عتنائيل" قبل نحو شهر بعملية إطلاق نار.

## اسرائيل تشرع ببناء جدار 60 كم لمواجهة انفاق غزة

بيت لحم - معا - 3\8\2016

وزعت وزارة الجيش الاسرائيلي بداية هذا الاسبوع عطاء لبناء جدار حول قطاع غزة لمواجهة الانفاق وفقا لما نشره موقع صحيفة "يديعوت احرونوت" العبرية اليوم الاربعاء.

وأشار الموقع أن العطاء وزع على 20 شركة كبيرة للبناء في اسرائيل ولم توافق شركات دولية تحت مبررات سياسية على الاشتراك في بناء هذا المشروع، وسيتم المباشرة الفعلية في بناء هذا الجدار والذي تصفه وزارة الجيش بخط الدفاع ضد الانفاق الهجومية من قطاع غزة بداية شهر تشرين أول القادم.



وأضاف الموقع أن المرحلة الأولى من هذا المشروع ستكون بطول 10 كيلومتر من أصل 60 كيلومتر محيط قطاع غزة، والجدار المنوي بناؤه من جزئين، الأول عشرات الامتار تحت الارض والثاني يرتفع فوق الارض، وسيتم ربط هذا الجدار بوسائل تكنولوجية متطورة تسمح بالكشف عن حفر الانفاق بالقرب من الجدار، ما سيسمح للجيش الاسرائيلي باحباط عمليات التسلل لمجموعات من المقاومة الفلسطينية الى داخل اسرائيل.

د.أحمد يوسف ينفي نبأ اشتباكه مع الزهار ويقول لـ (أمد) حماس ستخوض انتخابات البلديات بعموم الوطن

أمد/ غزة - خاص : 2016\8\3

نفى القيادي في حركة حماس الدكتور أحمد يوسف أن يكون قد حدث شجار او اشتباك أو أي خلاف مع عضو المكتب السياسي للحركة الدكتور محمود الزهار ، وقال ما أورده المصدر يصلح أن يكون "كذبة ابريل" وفبركة مفضوحة ، لا تعبر إلا أن أمني الناشر للخبر وهذا لم ولن يحدث ، فالعلاقة الأخوية داخل الحركة أقوى من أن تنزل الى مستويات لم تعدها حركة حماس وليست من أدبياتها .

وقال يوسف بإتصال مع (أمد):" أن فكرة أن تخوض حركة حماس انتخابات البلديات في الضفة وتراجع عن خوضها في قطاع غزة ، غير صحيح بل من حث حماس على دخول الانتخابات لتغيير الواقع هم ابناء حماس في الضفة الغربية ، وهم ما دفعوا باتجاه خوض الانتخابات لممارسة العملية الديمقراطية ، وتجديد الشرعيات ، وأخواننا في الضفة واثقون من قوتهم في هذا المجال"

وأكد يوسف على متانة العلاقات الداخلية في حماس ، وما يتم تناقله بين الفينة والأخرى مجرد أكاذيب لا تستحق الرد أو التعقيب ، وقال : "حماس تخوض انتخاباتها بقوة معتمدة بعد الله سبحانه على قواعدها الجماهيرية ومحبيها وثقة شعبيها بها ، وهنا نتمنى من الإعلام الفلسطيني المهني أن ينقل الحقائق بعد تثبتها وأن تكون الأمانة صراطه ومنهجه حتى لا يضل ولا يضلل ابناء شعبنا المجاهد".

وكان القيادي الحمساوي قد رد على خبر نشرته أحد المواقع الإلكترونية بأن اشتباكاً بالايادي وقع بينه وبين الدكتور الزهار بسبب انتخابات البلديات وخوف خسارة حماس في قطاع غزة ، ومطالبة يوسف بإجراء الانتخابات في الضفة وتراجعها عن خوضها في قطاع غزة تفادياً لخسارتها ، الأمر الذي نفاه بتصريحه لـ (أمد) وبقوة .

وجاء بمعرض رده الذي جاء كندويته له على صفحته الخاصة "الفييس بوك":

"ورد موقع صوت فتح الإخباري خبراً مفاده أن خلافاً وقع بيني وبين الأخ أبو خالد الزهار وقد تطور ليصبح عراقاً بيننا بالأيدي...!! وحيث إن الخبر ليس أكثر من كذبة فيركتها أحلام بعض الطائشين، أحببنا تأكيد أن العلاقات بيننا في حركة حماس وعلى هذا المستوى من قيادات الحركة لا تأخذ مثل هذا السيناريو الذي أورده صانع الخبر، حيث إن علاقتي بالأخ أبو خالد هي علاقة أخوية عمرها أكثر من ثلاثين سنة، وجمعتنا سنوات عمل في الحركة والحكومة هي محل تقدير واحترام من كل منا. الخبر يصلح كذبة إبريل، ولكننا الآن في أغسطس فلا تصلح مثل هذه الرواية أولاً، ومن ناحية أخرى، فإن مثل هذه التخريجات والفبركات لعلاقاتنا وخلافاتنا لا تنفع بهذا العرض السخيف الذي يستدعي الشفقة والثناء لمن قام بصياغة هذا الخبر الكاذب.. ما أقوله لصاحب الحبكة الهزيلة وللموقع الذي أورد هذا الخبر: موتوا بغيبظكم".

قالت القائمة بالأعمال بالإنابة لبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، نادية رشيد، إن أطفال فلسطين يتعرضون للقتل والجرح والإرهاب من قبل السلطة القائمة بالاحتلال مع الإفلات التام من العقاب، ومنذ تشرين أول/ أكتوبر 2015، قتل أكثر من 40 طفلاً، العديد منهم بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء.

وأشارت رشيد خلال عقد مجلس الأمن جلسة حول "الأطفال والنزاعات المسلحة" برئاسة وزير خارجية ماليزيا الذي ترأس بلاده المجلس هذا الشهر، إلا أن العالم يواجه تحديات خطيرة لحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وما لها من آثار مدمرة وعواقب طويلة الأمد لملايين الأطفال، ما يتطلب استجابة فورية وجادة من قبل المجتمع الدولي والعمل من أجل التغلب على التحديات غير المسبوقة التي يواجهها الأطفال.

وذكرت أن الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الأطفال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة يعانون لما يقرب من نصف قرن تحت الاحتلال الإسرائيلي من انتهاك حقوقهم من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مشددة على أنه رغم من وجود أحكام لتوفير الحماية للمدنيين تحت الاحتلال الأجنبي وفقاً للقانون الدولي، لا يزال الأطفال الفلسطينيون يتعرضون للقتل والجرح والإرهاب من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

ولفتت رشيد إلى ما ذكره تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاعات المسلحة، مع العديد من تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات الإسرائيلية، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لجأت إلى الاستخدام المفرط للقوة والقتل غير القانوني، رغم أنه لا توجد مؤشرات على أن الأطفال الذين قتلوا شكلوا خطراً أو تهديداً لقوات الاحتلال، كما أصيب أكثر من 2600 طفل، من جراء استخدام إسرائيل للذخيرة الحية ضد الأطفال العزل.

وأضافت أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير تم اعتقال واحتجاز عدد كبير من الأطفال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي القدس المحتلة وحدها، اعتقل 860 طفلاً فلسطينياً، بينهم 136 تتراوح أعمارهم من 7-11 عاماً، دون سن المسؤولية الجنائية ويتعرض معظم الأطفال المحتجزين في السجون أو مراكز الاعتقال الإسرائيلية لأشكال مختلفة من التعذيب النفسي والجسدي، إضافة إلى مواصلة المستوطنين أعمال العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال تحت حماية ومرأى من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وأشار تقرير الأمين العام إلى أن هناك 20 حالة على الأقل من اعتداءات المستوطنين التي أسفرت عن إصابة الأطفال الفلسطينيين، وهذا يشمل الهجوم الإرهابي يوم 31 تموز 2015، عندما أحرق مستوطنون إرهابيون منزل عائلة دوابشة في قرية دوما بالضفة الغربية المحتلة ما أسفر عن مقتل الطفل الرضيع علي (18 شهراً) ووالديه رهام وسعد وأصيب شقيقه أحمد بحروق شديدة.

وذكرت رشيد أنه إضافة إلى الانتهاكات المذكورة، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل تدابير العقاب الجماعي ضد المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، والتي أثرت بشكل خطير على أطفالنا، وأبرزها ممارسة السلطة القائمة بالاحتلال عمليات هدم المنازل التي تركت مئات الأطفال وأسرها بلا مأوى، والاعتداءات على المدارس والمستشفيات، رغم الحماية الخاصة المتوفرة لها بموجب القانون الإنساني الدولي.

وتطرقت إلى أوضاع الأطفال في قطاع غزة والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي ضدهم على يد السلطة القائمة بالاحتلال، ومعاناتهم خلال ثلاثة حروب على غزة في فترة ست سنوات مع آثارها النفسية الشديدة والمدمرة عليهم، مشيرة إلى

أن أكثر من 44 ألف طفل فلسطيني لا يزالون مشردين نتيجة تدمير السلطة القائمة بالاحتلال لمنازلهم في عدوانها على غزة عام 2014، كما تواصل إسرائيل حصارها غير القانوني لمدة عشر سنوات والذي يشكل عقاباً جماعياً يصل إلى جريمة حرب، ومصدر انتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان.

وأكدت رشيد ضرورة أن تتوقف كل هذه الانتهاكات، ويجب إرغام إسرائيل على احترام القانون الدولي ووقف جرائمها بحق أطفالنا، والشعب الفلسطيني بما في ذلك الأطفال، لا يمكن أن يبقوا الاستثناء من المسؤولية لحماية المدنيين من الفظائع والانتهاكات الصارخة للقانون فهم ليسوا مجرد إحصاءات لكنهم بشر يجري تحطيم حياتهم باستمرار من قبل المحتل، ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، تحمل مسؤولياته وتقديم المساعدة والحماية اللازمة للأطفال الفلسطينيين ومحاسبة منتهكي القانون الدولي، سيما القوانين التي تهدف إلى حماية حقوق الطفل.

واختتمت كلمتها بالقول: "أطفال فلسطين لا يستحقون حياة مليئة بالخوف والإذلال اليومي تحت الاحتلال، إنهم يستحقون أن يعيشوا في حرية وسلام وكرامة وأمن في دولتهم المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس المحتلة، والتي من أجل تحقيقها لا بد من إنهاء الاحتلال".

### "وعد بلفور" وما بعده

2016\8\3

العربي الجديد

أنطوان شلحت

بغض النظر عن المآل المنتظر لدعوة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (في مؤتمر القمة العربية أخيراً في نواكشوط) إلى مقاضاة بريطانيا من جزاء إصدارها "وعد بلفور" (1917)، فإنها تسلط الضوء على حقيقة تاريخية، تتعلق بـ"التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي".

ووضعت العبارة الأخيرة بين مزدوجين لكونها عنوان كتاب سحر الهندي، صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 2003، وتصدرته مقدمة لوليد الخالدي، نوه فيها إلى أنه، بحسب علمه، هذا أول كتاب عن الموضوع، يجمع بين دفتيه مثل هذا التنوع الواسع والخصب للمصادر الأساسية.

وأعاد الخالدي إلى الأذهان أنه يسود في الغرب أحياناً الاعتقاد أن الصهيونية هي، على العموم، إحدى ظواهر ما بعد الهولوكوست، وأن جذور القضية الفلسطينية (والصراع العربي-الإسرائيلي الناجم عنها) تكمن في "غزو" الأقطار العربية المجاورة الدولة اليهودية الوليدة في مايو/ أيار 1948، وندكرنا هذا الكتاب، على نحو ملائم، بأن الصهيونية والمشكلة الفلسطينية سبقتا الهولوكوست والحرب العربية-الإسرائيلية عام 1948 بوقت طويل.

يتناول كتاب الهندي فترة هيربرت صامويل (1920-1925)، وهو أول مندوب سام بريطاني بين المندوبين السبعة الذي حكموا فلسطين خلال سنوات الانتداب المصرية، التي بلغت ذروتها في السيطرة البريطانية على فلسطين عام 1948. وكانت إدارة صامويل بمثابة فترة التكوين المؤثرة في الانتداب، إذ عملت حلقة وصل بالغة الأهمية بين صهيونية ما قبل "وعد بلفور" وصهيونية ما بعده، وأعطت للثانية زخماً جعل إمكان قيام الدولة اليهودية النهائي أمراً ممكناً.

ووفقاً للكتاب، في ضوء توجيهات صامويل وإدارته، تمت ترجمة الدعم الذي أتاحتها أكبر قوة كولونيالية آنذاك، إلى سياسة عملية وتشريعات، وإلى بنى أساسية مؤسسية ضرورية وحقائق اقتصادية وديموغرافية. ويخلص إلى نتيجة فحواها أن ولاية صامويل شهدت إتمام عملية إضفاء "الشرعية" الدولية على "وعد بلفور".

على صلة بذلك، يجري في ثنايا الدعاية الصهيونية أيضاً "إشهار" أن ما يُعرف باسم "اتفاقية فيصل-وايزمان" (1919) أضفت "شرعية" عربية على جوهر هذا الوعد.

ففي الموقع الإلكتروني الإسرائيلي الاستخباراتي "إسرائيل في العربية" (يجري تعريفه بأنه "موقع إسرائيلي ناطق بالعربية وموجه إلى العالم العربي")، ورد ضمن مادة تحت عنوان "الاتفاق المنسي بين الدولة العربية واليهودية" منشورة منذ عام 2011، أنه "خلافًا للخط الأيديولوجي الذي يمثل جزءًا من القادة العرب والإسلاميين اليوم، لم يجد شريف مكة وملك الحجاز حسين بن علي، وابنه الأمير فيصل، بالدولة اليهودية تهديدًا للعرب أو الإسلام، لا بل اعترفوا بحق شعب إسرائيل في إقامة دولة له، مباركين حقه في استعادة سيادته على أرضه التاريخية".

ويتابع: لا بل أكثر من ذلك، اعتبرت عودة المنفيين اليهود وانضمامهم إلى إخوتهم في منطقة فلسطين عملاً رائعاً.

وبغية إثبات ذلك، يقتبس الموقع مقالة من عام 1918 نشرتها جريدة "القبلة" (صدرت في مكة في أغسطس/ آب 1916 واستمرت حتى سبتمبر/ أيلول 1924) حول منطقة فلسطين، جاء فيها:

"حتى الآن، لم تُستثمر موارد البلاد، إلا إنه سيتم تطويرها واستغلالها على أكمل وجه على أيدي اليهود المهاجرين... شهدت منطقة فلسطين، في الآونة الأخيرة، ظاهرةً مدهشةً تمثلت برحيل الفلسطيني من بلاده باتجاه الأوقيانوس، ولم تكن الأرض القاحلة قادرةً على الاحتفاظ به. في المقابل، تشهد المنطقة تدفقاً يهودياً من كافة أرجاء العالم، عاكسةً سبباً لا يمكن تجاهله، يتمثل بقوة العلاقة العميقة التي تربطهم بالعلي، وهم على يقين أن هذه الأرض عُدت لأبنائها الأصليين، ورغم اختلافهم تبقى مرتعهم وأرضهم المقدسة والعزيزة... عودة المنفيين هؤلاء إلى وطنهم ستؤول إيجاباً على إخوتهم الموجودين معهم في الحقول والمعامل، على كل الأصعدة الحياتية لا سيما تلك المتعلقة بالأرض والرزق، مادياً ومعنوياً على حد سواء".

وختم الموقع الإسرائيلي: في (عمق) ذلك الاتفاق المنسي، تم التعبير عن دعم "وعد بلفور" الذي نادى بوطن قومي لليهود في أرضهم التاريخية، معترفاً بهوية أرض منطقة فلسطين اللعربية، مُنادياً بالتعاون المشترك وحسن الجوار، في حال قيام دولة عربية مع الدولة اليهودية.

## عباس والمعارضة الإيرانية

2016\8\3

السبيل

عمر عياصرة

ان يلتقي الرئيس محمود عباس مع زعيمة المعارضة الإيرانية مريم رجوي فهذا مخالف لمنطق السياسة الفلسطينية القائمة على عدم التدخل في شؤون الآخرين.

طبعاً اللقاء لا مضمون له، لكنه يركز على الشكل، فحين تنتشر صور عباس مع زعيمة المعارضة الإيرانية، فذلك يصب في صالحها على اعتبار ان القضية الفلسطينية ليست حكراً على خامنئي بل هي سلعة بيد «مريم رجوي».

ما الذي دفع عباس لمثل هذه الخطوة، ومن هي الدولة التي ضغطت عليه ليكون أداة في حربها مع ايران وتوجيه الضغط للداخل الايراني؟

هناك من يقول ان الرجل يسدد فاتورة للرياض، وانه لم يكن راضياً جداً عن اللقاء، فتعابير وجهه تشي بحالة الاكراه التي يعيشها الرجل منذ اكثر من سنة.

حماس والجهاد ستستفيدان من الغضب الإيراني على السلطة، فالرد من طهران سيكون في أماكن وعلى مستويات، وهنا تبدو فتح مرتبكة في التعامل مع سلوك الرئيس.

شخصياً أنا لا أرى مبرراً كي يدخل محمود عباس في انقسامات الآخرين، فمن مصلحة القيادة الفلسطينية الابقاء على حالة التوازن مع الجميع.



لكن الواضح ان قيادة عباس باتت أضعف من المتوقع، وهامش مناوراتها اصبحت ضيقة، لذلك يمر الرجل بمرحلي استجداء وعدم توازن وقد نرى منه في الأيام القادمة المزيد من التصرفات المرتبكة.

## الانتخابات البلدية: أجواء ضبابية وخيارات ناقصة

2016\8\3

فلسطين أون لاين

لعي خاطر

حين قررت قيادة السلطة في الضفة إجراء الانتخابات المحلية (موعداً بعد شهرين من الآن) يبدو أنها كانت تراهن على أمرين: الأول أن تقاطع حماس الانتخابات في الضفة ترشيحاً وتصويتاً كما فعلت قبل أربعة أعوام، وهو ما يعني تأمين فوز سهل لحركة فتح، والثاني أن تمنع حماس في غزة تنظيم الانتخابات البلدية فيها، وهو ما سيوفر لحركة فتح وسلطتها زخماً دعائياً لفكرة أنها راعية الديمقراطية مقابل حماس المتنكرة لاستحقاقاتها.

غير أن التعاطي الإيجابي لحركة حماس مع الأمر فاجأ السلطة كما يبدو وأربك بعض حساباتها كون حركة فتح تعاني من ترهل تنظيمي وسياسي ووطني، لأن قوام وجودها في الضفة بات يعتمد فقط على ذراعها الأمنية التي نراها تحضر في كل منافسة انتخابية وتبذل جهوداً ترغيبية وترهيبية مختلفة في أي انتخابات بهدف تفويض فتح حتى لو كانت بمستوى انتخابات نادر رياضي. أما في غزة فثمة انقسام حاد وواضح بين تياري عباس ودحلان، وهو ما يمكن أن يؤثر على حظوظ الحركة في الانتخابات هناك.

ومع هذا، فلا يمكن الادعاء بأن حماس بدورها تعيش أوضاعاً مريحة وأنها ستمتلك فرصاً منافسة مكافئة لبقية الفصائل، فإن كانت أوضاع غزة المستقرة أمنياً تساعد الحركة على تشكيل قوائمها بكل سهولة وتنظيم حملة دعائية دون عوائق، إلا أن عامل الحصار ليس في صالح الحركة في غزة، خصوصاً مع وجود قطاع عريض من الجمهور يحكم على الظاهر فقط ولا يعبأ كثيراً بإدراك خلفيات الحصار وأهداف الجهات الممكنة له. أما في الضفة فليس بمقدور الحركة خوض الانتخابات عبر قوائم صريحة باسمها (على غرار ما حدث عام 2005) فإن كان الاحتلال قد غص الطرف قليلاً عن نشاط الحركة الانتخابي المحلي والتشريعي حينها على أمل ترويضها فإنه الآن قد وعى الدرس جيداً وأيقن أن الحركة ليست بصدد التخلي عن خيارها المقاوم الذي ما يزال يتصدر أولوية اهتمامها، وقد ضاعف الاحتلال من استهدافه للحركة خلال السنوات العشر الأخيرة إلى درجة باتت فيها كل مظاهر نشاط الحركة عرضة للملاحقة والتصفية حتى لو كانت دعوية أو إغاثية أو نقابية بحتة. فكيف حين يضاف لذلك ملاحقة مماثلة من أجهزة السلطة الأمنية لم تتوقف يوماً وليست بوارد التوقف، بل نراها تعتمد معايير الاحتلال ذاتها في استهداف نشاط حماس؟

ثمة أمر خطير هنا ولا يبشر بخير وهو أن قرار إجراء هذه الانتخابات اتخذته السلطة منفردة ولم يأت كنتيجة توافق مع حماس أو بقية الفصائل، وهو ما سيعني أن السلطة لن تجد نفسها ملزمة بتقديم أي ضمانات لتأمين انتخابات نزيهة أو كفّ يدها الأمنية عن البطش والملاحقة، بل يبدو أنها وصلت لقناعة بأن نشاطها الأمني ضد حماس والمقاومة عموماً هو عامل مهم من عوامل استمرارها وبقائها كسلطة أمر واقع في الضفة، ولعلّ هذا ما يفسر تلك الرعونة السياسية التي تكتنف إجراءاتها وقراراتها الأخيرة التي تنفرد بها وكأنها اللاعب الوحيد المؤثر على الساحة الفلسطينية.

ومن هنا، فإن هذه الأجواء الضبابية التي تكتنف مسألة الانتخابات لن تكون في صالح حركة حماس في الضفة، وهو أمر يبدو أنه يريح معظم الفصائل الأخرى التي لم تبدِ اعتراضاً على تفرد حركة فتح في القرار واستمرار حملاتها الأمنية في الضفة، ولعلّ الخيار الأكثر ملاءمة لحماس (وليس الأمثل) أن تساهم في دعم قوائم فيها شخصيات مهنية غير محروقة تنظيمياً أو أن توجه كتلتها التصويتية لانتخاب أفضل القوائم في كل ساحة، ولا يعني هذا أن الشخصيات التنظيمية تفتقر للكفاءة بالضرورة كما يحلو لقطاع من المستقلين الادعاء، بل إن التنافس الحزبي يفترض أنه أفضل تجليات الحالة

الديمقراطية السلمية في كل مكان، وهو ينبغي أن يتقدم على العامل العشائري واعتباراته المتخلفة، وليس العكس. لكن الحالة السياسية والأمنية في فلسطين ليست مثالية ولا ربع مثالية لتتوقع ممارسة انتخابية سليمة لا تعارضها عوامل شتى متداخلة أو متنافرة.

إن التوافق على كفاءات مهنية وإدارية تحظى بقبول عام يبدو خياراً مناسباً لإدارة البلديات، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عامل الاحتلال وقيود المانحين والبيئة الأمنية الصعبة، إلا أنه من الصعب توقع هكذا توافقات في ظل التفرد الذي تمارسه قيادة فتح بهدف إقصاء خصومها، وفي ظل انتهازية بعض الفصائل الصغيرة التي تتركز غاياتها في تحسين حظوظها الانتخابية فقط بالاستفادة من مآزق وأزمات غيرها.

وفي كل الأحوال، ليس لنا أن نتوقع نتائج كبيرة بعد هذه الانتخابات، لا على الصعيد السياسي ولا على صعيد الخدمات، فقد تكون الانتخابات محطة لتأزيم المشهد وليس لحلحلة قضية الانقسام، أما العامل الخدماتي فسيظل محكوماً بسقف محدد مهما كانت هوية الفائز، لأننا قبل كل شيء في وطن محتل، وأما اتجاهات النتائج فلن تعطي مؤشراً واضحاً للمتابعين حول المزاج العام، فليست القناعات السياسية وحدها من تتحكم في خيارات الناخبين هنا. بل ينبغي توقع وضعاً في غاية المساوية إن تم الانتقال نحو مرحلة الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق الآلية ذاتها، وفي ظل الأوضاع المأزومة وغير المتغيرة الحالية.

### عندما تستعيد إسرائيل عدوانها على غزة

2016\8\3

العربي الجديد

عادل شديد

يكتمل في هذه الأيام عامان على العدوان الإسرائيلي في صيف 2014 على قطاع غزة، واستمر من الثامن من يوليو/ تموز، وحتى السادس والعشرين من أغسطس/ آب، وأطلقت إسرائيل عليه عملية الجرف الصامد، فيما أطلقت عليه كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، معركة العصف المأكول، بينما أطلقت عليه سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، معركة البنيان المرصوص، إلا أن تداعياته وآثاره لم تنته بعد، سواء على مجمل الحياة في قطاع غزة الذي لا يزال تحت الحصار، وما زالت عملية إعادة الإعمار تسير ببطء. وقد أدى ذلك العدوان الهجمي إلى استشهاد أكثر من 2200 فلسطيني، وإصابة الآلاف، من بينهم مئات الأطفال والنساء والشيوخ، وتدمير واسع للبنية التحتية في قطاع غزة. وفي الجانب الإسرائيلي، أدى العدوان إلى مقتل حوالي 72 إسرائيلياً وإصابة المئات، معظمهم من الجنود في أثناء عمليات القتال، وأسر جنديان، ما زال مجهولاً إن كانا على قيد الحياة أم لا. واستهدفت المقاومة بصواريخها تجمعات ومراكز ومنشآت إسرائيلية حساسة، منها مطار بن غوريون، مما أدى إلى إغلاقه يومين، خشية إسقاط طائرات مدنية، في أثناء هبوطها أو إقلاعها، الأمر الذي تم اعتباره إسرائيلياً أكثر التحديات التي واجهتها إسرائيل في العقود الأخيرة من المواجهة الإسرائيلية مع القوى العربية عموماً، والفلسطينية تحديداً.

بعكس الحروب التي شنتها إسرائيل سابقاً على الدول العربية، وعلى الفصائل الفلسطينية، والتي كانت تبدو كأنها متماسكة ومنسجمة مع نفسها، ومع مجتمعها، للحفاظ على تماسك المجتمع، ورفعاً لمعنويات جنودها، فقد برزت نقاشات وسجلات كثيرة بين أطراف الحكومة الإسرائيلية في أثناء الحرب، حيث بدا واضحاً وجود انقسام بين أعضاء المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، الذي كان يتابع ويدير مجريات الحرب أولاً بأول، كما برزت أيضاً اختلافات كبيرة بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حول قضايا عديدة متصلة بالحرب، والاستعداد لها ومجرياتهما، خصوصاً بين جهاز المخابرات العامة (الشاباك) والاستخبارات العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي، حول كيفية الاستعدادات والخطط الرامية إلى مواجهة الأنفاق التي حفرتها فصائل المقاومة الفلسطينية، استعداداً لأية مواجهة مقبلة، حيث ادعى "الشاباك" أن الجيش وأذرعه المختلفة لم

يتعاط بالجدية المطلوبة مع تحذيراته من المخاطر التي ستشكلها الأنفاق على الجيش، وعلى المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة. وفي السياق نفسه، ادعى أعضاء في المجلس الوزاري المصغر للحكومة الإسرائيلية في حينه، وخصوصاً أفيغدور ليبرمان ونفتالي بينيت، أن رئيس الحكومة ووزير الجيش في حينه، موشي يعلون، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، تعمدوا إدارة الحرب بمفردهم، ومن دون إطلاع باقي الأعضاء على ما يجري في ساحة المعركة، وأن رئيس الحكومة ووزير الجيش ورئيس الأركان أخفوا معلومات ومعطيات كثيرة عما يجري عنهم، وخصوصاً قضية الأنفاق، وقضايا أخرى، ومنها اقتحام عدد من أعضاء وحدات الكوماندوز البحري التابعة لكثائب الشهيد عز الدين القسام قواعد عسكرية، قاعدة زيكيم تحديداً.

أدت إطالة أمد المواجهة واستمرار تعرض التجمعات الإسرائيلية لسقوط صواريخ المقاومة، واستمرار عمل الأنفاق، إلى زيادة حدة الانتقادات الإسرائيلية تجاه الحكومة والجيش، وخصوصاً تجاه رئيسها، بنيامين نتنياهو، والذي وصلت إلى ذروتها، قبل أيام، عندما تعرض نتنياهو لهجوم كبير ولادع من أهالي الجنود القتلى والمصابين والأسرى، حيث جرى ذلك في أثناء إلقاء نتنياهو كلمة في احتفالٍ تأسيسي للجنود الذين سقطوا في الحرب، حيث حمله كثيرون مسؤولية مقتل أولادهم، فيما قال والد أحد الجنود المأسورين لدى حركة حماس لتنتياهو إنه لو كان الجندي المأسور نجل نتنياهو، لما بقي في الأسر حتى يومنا هذا.

وتزامن تصاعد الانتقادات مع الحديث حول تقرير ما يسمى مراقب الدولة عن الحرب، والذي وصفه كثيرون ممن اطَّلَعوا على مضمونه، بأنه قد يشكّل قبلةً موقوتةً ضد نتنياهو، ووزير جيشه ورئيس أركانه، لما تضمنه من إخفاقات كبيرة لهم، سواء في الاستعداد للحرب أو في إدارتها، حتى أن متابعين ومحللين عسكريين وصفوه بأنه أخطر بكثير من تقرير لجنة فينوغراد، الذي حقق في إخفاقات الجيش الإسرائيلي والحكومة في حرب يوليو/تموز 2006، والذي اعترف بكثير من مظاهر الإخفاق وال فشل للمستويين السياسي والعسكري في حينه، حيث أدى تسريب محتويات تقرير مراقب الدولة إلى مواجهةٍ حامية بين نتنياهو والمقربين منه من جهة، وبين مراقب الدولة من جهة أخرى، ففي وقتٍ يحاول فيه نتنياهو رفض ما جاء في التقرير، واتهام مراقب الدولة بأنه يعرض أمن إسرائيل للخطر من خلال التقرير، والذي يكشف عن أن إسرائيل لم تكن جاهزة نهائياً للحرب، سواء بقدرة الجبهة الداخلية الإسرائيلية على مواجهة (وتحمل) شهرين من سقوط الصواريخ، ولا من حيث القدرة على مواجهة الأنفاق واختراق فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خطوطها، فيما برزت أصوات كثيرة في المجتمع اليهودي تطالب بتشكيل لجنة تحقيق رسمية وحيادية للتحقيق في الإخفاقات التي كشفها التقرير.

مرور عامين على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لم يمهّد لتداعياتها وآثارها على إسرائيل، وما تسمى هيبة ردعها الذي تدّعيه إسرائيل منذ نهاية الحرب، وزاعمة أن الهدوء الحالي مع قطاع غزة كنتيجة الردع الذي حققته تلك الحرب، ومع أن أبواباً عربية تحاول، ليل نهار، تصوير ما حدث هزيمةً لفصائل المقاومة الفلسطينية، وانتصاراً إسرائيلياً مستغلةً العدد الكبير من الشهداء والجرحى الفلسطينيين الذين سقطوا في العدوان، إلا أن التقرير يكشف عن أن إسرائيل ذهبت إلى حربٍ، من دون الاستعداد لها، ولا معرفةً دقيقةً بقدرات فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وبدأت الحرب، لكنها فشلت في إنهاءها بعد أيامٍ من اندلاعها، ولم تتمكن من إبقاء الحرب على الأرض الفلسطينية فقط في غزة، لا بل إن نصف إسرائيل كانت ساحة حرب أيضاً. لذلك، بات واضحاً أن الحراك الذي تعيشه إسرائيل في الذكرى الثانية لتلك الحرب القاسية، والذي يتزامن أيضاً مع الذكرى العاشرة لحرب تموز/يوليو على لبنان، سيتحوّل فشلاً كبيراً، ونقطة سوداء، في صفحات نتنياهو ويعلون وغانتس، على الرغم مما ألحقوه من دمار كبير في قطاع غزة، لأن إسرائيل لا تأبه كثيراً للدمار في الجانب الفلسطيني، بقدر ما يعينها أن تنتهي الحرب، من دون خسائر إسرائيلية، وهذا ما لم يحصل بشهادتهم هم.

الرسالة نت 3\8\2016

أعلنت الهيئة القيادية العليا لأسرى حماس في سجون الاحتلال حالة الطوارئ في كل السجون، واستنفار كل الأسرى من أجل الرد على سياسة إدارة السجون القمعية، مؤكدة عزمها الإعلان عن خطوات تصعيدية خلال 24 ساعة انتصاراً لكرامة الأسرى، ونصرة للأسير محمد عمران.

وكانت إدارة السجون قد أقدمت على نقل وعزل رئيس الهيئة القيادية العليا لأسرى حماس الأسير محمد عمران في سجن هداريم، ما دفعه لإعلان اضربه المفتوح عن الطعام احتجاجاً على ذلك.

وقالت الهيئة في بيان لها وصل "الرسالة نت" نسخة عنه: "إن هذه محاولة فاشلة لكسر إرادتنا وامتهان كرامتنا، بإعلان إدارة السجون حربها المسعورة على أسرى حركة المقاومة الإسلامية حماس".

وأضافت الهيئة: "قام المدعو يوسي افجي مدير سجن نفحه بقمع أسرى الحركة والتنكيل بهم ونقل العشرات إلى السجون الأخرى، وواصلت إدارة القمع عدوانها ونقلت أكثر من 200 أسير إلى مختلف السجون، كما قامت بعزل رئيس الهيئة القيادية لأسرى حماس، الذي أعلن الإضراب المفتوح عن الطعام رداً على المساس بكرامة الأسرى".

## حماس تكتشف تكرار 25 ألف اسم بالسجل الانتخابي

غزة - صفا - الجزيرة 3\8\2016

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الليلة، عن اكتشافها تكرار أكثر من 25 ألف اسم في السجل الانتخابي الفلسطيني.

ويأتي هذا التطور بعد أيام من انتهاء مرحلة التسجيل استعداداً للاستحقاقات البلدية المقررة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

وأوضحت المصادر لـ"الجزيرة نت" أن ممثلين عن حركة حماس قاموا مساء الثلاثاء بتسليم القائمة التي تحتوي الأسماء المكررة للجنة الانتخابات في غزة.

وكانت حماس أكدت مؤخراً أنها ستعمل على إنجاح الانتخابات المحلية وتسهيل إجراءاتها في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، على أساس توفير ضمانات النزاهة وتكافؤ الفرص.

وشددت الحركة -في بيان- على ضرورة إجراء الانتخابات استناداً إلى الإرادة الشعبية الحرة وعبر صناديق الاقتراع، وقالت إنها حريصة على ترتيب البيت الفلسطيني وترسيخ مبدأ الشراكة وتحمل المسؤولية الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة.

يذكر أن مجلس الوزراء الفلسطيني حدد السبت الثامن من أكتوبر/تشرين الأول المقبل موعداً لإجراء انتخابات المجالس والهيئات المحلية.

يشار إلى أن آخر انتخابات محلية شهدتها فلسطين أجريت في أكتوبر/تشرين الأول 2012، واقتصرت حينها على الضفة الغربية حيث رفضت حماس المشاركة فيها وإجراءها في قطاع غزة.

شرعت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة التي تشرف عليها حركة فتح، باختطاف عددًا من قيادة وكوادر حركة حماس بمحافظات الضفة المحتلة، تزامناً مع إطلاق ماكيتها الإعلامية لتشويه مواقف حركة حماس والادعاء بوجود معتقلين سياسيين لها في غزة.

ادعاء فتح ردت عليه وزارة الداخلية بغزة على الفور، وتحدى المتحدث باسم الوزارة إياد اليزم الحركة بوجود أي معتقل سياسي في سجون غزة، في وقت سجل تجمع الشخصيات المستقلة بالضفة عدد كبير من حالات الاعتقال استهدفت قيادات ونشطاء وكوادر شعبية وطلائية.

وقال خليل عساف نائب رئيس التجمع لـ"الرسالة نت": إن السلطة تعتمد تسييس القضايا والباسها الثوب القضائي للتوصل من حقيقة استهدافها واعتقالها للمواطنين بالضفة".

وعلمت "الرسالة" أن رئيس السلطة محمود عباس أوعز لحركة فتح وأجهزته الأمنية، بخلق فوضى في الضفة المحتلة، كمقدمة لتأجيل الانتخابات حتى إشعار آخر.

وتقوم خطة عباس على استفزاز حماس من خلال استمرار الاعتقالات في الضفة، وتشغيل ماكيتها الإعلامية لتبرير هذه الاعتقالات من خلال عدنان الضميري المتحدث باسم أجهزة أمن السلطة.

وأكد عساف أن الأجهزة الأمنية تهم الموقوفين بجمع تبرعات مالية، من أجل إضفاء صبغة قانونية على الاعتقال، وهي تهمة تلجأ إليها أجهزة الأمن في كل مرة تحاول من خلالها تخريب الأوضاع، موضحاً أن المستوى الأمني في الضفة لا يرغب بإنجاح الانتخابات، ويسعى لتخريب الأجواء من خلال استمرار الاعتقالات.

وفي الوقت ذاته، أكد حسام خضر القيادي في حركة فتح، أن الأجهزة الأمنية مأمورة بقرار سياسي من أجل الضغط على حركة حماس وبقيّة الفصائل الأخرى، "لإجراء الانتخابات وفق مقياس معين يضمن مصالح المتنفذين في السلطة".

وقال خضر لـ"الرسالة نت": "إن الأجهزة الأمنية لديها رغبة باستمرار الاعتقالات"، مضيفاً أن مثل هذه الأجواء لن تساعد في إجراء انتخابات حرة ونزيهة يمكن أن تساعد في الانتقال لمرحلة تنهي حالة الانقسام.

وأضاف أن قيادة السلطة الفلسطينية تبحث عن ذرائع من أجل إلغاء الانتخابات البلدية، "لأنها تخشى الديمقراطية أكثر من خشيتها الاحتلال"، موضحاً أن وضع فتح الداخلي يعاني من تفتت وصراعات، وتابع: "الحركة غير مجمعة على شخصيات تليق أو مؤهلة لخوض الانتخابات البلدية في معظم المناطق، وهناك تشتت كبير في القاعدة الفتحوية، وبالتالي سينعكس على نتائج الانتخابات".

ورأت الفصائل الفلسطينية أن الهدف من استمرار الاعتقالات هو إفشال انعقاد الانتخابات المحلية، خاصة وأن عباس "تورط" في إجرائها بعدما اعتقد من خلال مقربيه بأن حماس لن توافق على إجرائها أو المشاركة فيها.

وبحسب قيادات وطنية، فإن فتح أخفقت في إقناع عدد كبير من الشخصيات الوطنية والوجهاء في الضفة بالانضمام لقوائمها. وسربت مصادر داخل فتح بأن عباس سيعلن خلال الأيام القادمة عن قرار عدم تشكيل الحركة لأي قوائم للانتخابات، وذلك بعدما أخفق في تشكيل القوائم بعديد القرى والمحافظات بالضفة والتي يزيد فيها عدد مجالس الهيئات عن



غزة - المركز الفلسطيني للإعلام 2\8\2016

عدت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" المرسوم الصادر عن رئيس السلطة محمود عباس بشأن إعادة توزيع المقاعد في عدد من المجالس البلدية انتهاكاً للعملية الانتخابية، ومحاولة مسبقة للتأثير في نتائجها. وأكدت الحركة، في تصريح صحفي للناطق باسمها سامي أبو زهري، وصل "المركز الفلسطيني للإعلام" نسخة عنه مساء الثلاثاء، رفضها إصدار أي قوانين ذات صلة بالعملية الانتخابية طالما أن هذه العملية قد بدأت فعلاً. وأشارت إلى أن المرسوم يتعارض مع القانون الذي ينص على أن رئيس المجلس البلدي يجب أن يتم اختياره بالانتخاب من بين أعضاء المجلس. وأعربت الحركة عن تقديرها للإخوة المسيحيين الذين سبق أن رشحت عدداً منهم على قوائمها الخاصة. وكان رئيس السلطة محمود عباس أصدر مرسوماً أمس حدد فيه عدد أعضاء بعض المجالس المحلية، وخصص بعضها للطائفة المسيحية، وقضى بوجوب أن يكون رئيس هذه المجالس مسيحياً.

### إيران تسلم سفير فلسطين في باريس رسالة للرئيس عباس

أمد/ طهران : 3\8\2016

بعثت القيادة الإيرانية، يوم الثلاثاء، رسالة إلى الرئيس محمود عباس عبر سفير فلسطين لدى باريس سلمان الهرفي. وقال الهرفي مساء الثلاثاء ان السفير الإيراني بباريس طلب لقائه، وقام بتسليمه رسالة للرئيس محمود عباس. وأوضح الهرفي ان الرسالة وصلت الرئيس وسيتم الرد عليها قريباً، رافضاً الكشف عن مضمونها. وكان قد استقبل الرئيس عباس (أبو مازن)، مساء السبت، في مقر إقامته بالعاصمة الفرنسية باريس، زعيمة المعارضة الإيرانية في المنفى مريم رجوي. وأطلع أبو مازن رجوي على تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا ما يخص القضية الفلسطينية، إضافة إلى المبادرة الفرنسية. واستمع أبو مازن من رجوي إلى شرح حول مؤتمر المعارضة الإيرانية السنوي الذي عقد مؤخرًا في العاصمة الفرنسية باريس. حسب وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية

### "م.ت.ف.": بيان تحالف قوى المقاومة في دمشق لا يمثل أحدا

أمد/ رام الله: 2\8\2016

قالت منظمة التحرير الفلسطينية، في بيان صادر عنها مساء اليوم الثلاثاء، رداً على البيان الذي صدر عن ما يسمى تحالف قوى المقاومة الفلسطينية، إن هذا البيان يعبر فقط عن إفلاس سياسي وبنديقية مأجورة لا علاقة لهم بفلسطين، بل كانوا ولا زالوا مجموعة مرتشية ومرترقة، يخدمون أهدافاً غير فلسطينية وغير وطنية، كما أنهم لا يمثلون أحداً ويشكلون عارا على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وأكد البيان أن هذه الفئات تمثل بوقاً مشبوهاً لا يخدم إلا أعداء الشعب الفلسطيني، ويساهمون في تعزيز الانقسام الذي لا يخدم سوى من يريد تدمير المشروع الوطني الفلسطيني.

وشدد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، برئاسة الرئيس محمود عباس، حاملة شعار التحرير والاستقلال، ورفع علم فلسطين فوق القدس.

وكانت فصائل تحالف قوى المقاومة الفلسطينية استنكرت لقاء محمود عباس بمریم رجوي في باريس، وتعتبر أن اللقاء جاء بطلب من السعودية، وهو انحياز لمحورها ضد إيران، ولا مصلحة للشعب الفلسطيني فيه، وبشكل طعنة للعلاقات الفلسطينية الإيرانية، وتنگر لدورها في دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته.

#### جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن تحالف قوى المقاومة الفلسطينية

إن فصائل تحالف قوى المقاومة الفلسطينية تستنكر وتشجب لقاء محمود عباس مع مریم رجوي رئيس ما يُسمى "المعارضة الإيرانية" وتعتبر أن هذا اللقاء جاء تلبية لطلب سعودي في إطار تحشيد المواقف ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي قدمت منذ انتصار الثورة الإسلامية ما لم تقدمه الكثير من الدول العربية للشعب الفلسطيني ولقاومته الباسلة.

إن هذه اللقاءات والسياسات تشكل طعنة للعلاقات الفلسطينية الإيرانية، وتنكر لدورها في دعم نضال شعبنا الفلسطيني، وما أقدم عليه عباس وقيادات في السلطة وفي حركة فتح "اللجنة المركزية" تُلحق أضرار بقضيتنا الوطنية، وتمثل مدى الانحدار والتبعية في السياسة الفلسطينية الرسمية.

### خالدة جرار: تفعيل منظمة التحرير حلّ للخلافات الداخليّة وأرض الكونفدراليّة مع الأردن

بقلم عدنان أبو عامر المينيتور 2016\8\3

قالت عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني خالدة جرار 53 عاماً في لقاء حصريّ مع "المونيتور": إنَّ المدخل الحقيقيّ لحلّ إشكاليّة الرئيس الفلسطينيّ المقبل يكمن في تفعيل منظمة التحرير الفلسطينيّة والإحتكام الفلسطينيّ إلى خيار الإنتخابات أو التوافق، بعيداً عن الصراعات الحزبيّة.

وإنّ قضيّة خالدة جرار التي اعتقلتها إسرائيل في 2 نيسان/إبريل من عام 2015، بتهمة عضويتها في تنظيم محظور وهو الجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والمشاركة في اعتصامات ونشاطات مساندة لقضية الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال،

ثم أفرجت عنها في 3 حزيران/يونيو الحاليّ في مدينة رام الله وسط الضفة الغربية. حظيت بانتشار على المستوى الدوليّ من خلال تواصل المنظمات الحقوقيّة الفلسطينيّة مع اتحاد البرلمانيّين الدوليّين والبرلمان الأوروبيّ والمفوضيّة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدوليّة، وحضور عدد كبير من الدبلوماسيّين والمحامين الدوليّين والمؤسّسات الدولية جلسات محاكمتها.

وأشارت جرار خلال حوارها الخاص مع "المونيتور" عبر الهاتف في مكان إقامتها بمدينة رام الله إلى أنّ الفلسطينيّين يرفضون خيارات الكونفدراليّة مع الأردن أو ضمّ غزّة إلى مصر، ويؤكّدون مطالبهم المشروعة بإنهاء الإحتلال، لافتة إلى أنّ إسرائيل تسعى إلى منح الفلسطينيّين أقلّ من حكم ذاتيّ، وليس دولة مستقلّة.

والتقى "المونيتور" خالدة جرار، وكان له معها هذا اللّقاء الحصريّ، وفي ما يلي تفاصيله:

المونيتور: تمّ الإفراج عنك بعد قضائك في السجون الإسرائيليّة لمدة 15 شهراً، بعد حملة ضغط دوليّة، فهل تخبريننا عن هذه الحملة لإطلاق سراحك؟ وإلى أيّ مدى كانت ناجحة؟

جرار: في الحقيقة، قضيت فترة محكوميتي الكاملة في السجون الإسرائيلية. لقد اعتقلت في 2 نيسان/إبريل من عام 2015، وأطلق سراحني في 3 حزيران/يونيو من عام 2016، وهي 15 شهراً كاملاً. وبالتالي، أطلقت سلطات الإحتلال سراحني في الموعد الطبيعي. وهنا، أشكر كل من ساهم في الحملات التضامنية لإطلاق سراحني من قبل المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية.

المونيتور: رفض الكنيست الإسرائيلي التحدث عن اعتقالك باعتبارك عضواً في البرلمان الفلسطيني، فهل لديك رسالة إلى أعضاء البرلمان الإسرائيلي؟

جرار: ليس لدي ما أقوله إلى أعضاء الكنيست الإسرائيلي، لأنه في النهاية مؤسسة تابعة للإحتلال الإسرائيلي. ولذلك، لم يصدر عنه أي بيان أو رسالة لإدانة اعتقالني، في حين كان هناك دور كبير ومحترم لأعضاء الكنيست العرب - لا سيما من القائمة العربية المشتركة - الذين أبدوا تضامناً مشكوراً معي، وكانوا يحضرون جلسات محاكماتي الدائمة في المحاكم الإسرائيلية. كما دأبوا على زيارتي بصورة دورية في السجون الإسرائيلية.

المونيتور: ما رأيك في الجهود التي تقودها فرنسا لإستئناف المفاوضات؟ وهل يمكنها أن تحقق أي إنجاز في ظل المناخ السياسي في إسرائيل؟

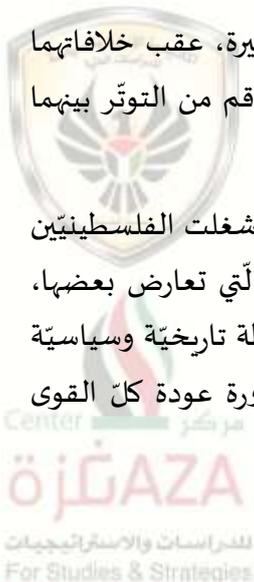
جرار: لا أعتقد أن تكون للجهود الفرنسية نتائج على أرض الواقع، فعلى العكس من ذلك، إنني أرى فيها مضيعة للوقت، وهي محاولة للإلتفاف على قرارات الشرعية الدولية المعروفة. وبدلاً من الجهود الفرنسية وغيرها، من الأفضل أن تتم المطالبة بانعقاد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، مستنداً إلى القرارات الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، التي تؤكد قبل كل شيء إنهاء الإحتلال الإسرائيلي.

المونيتور: هناك من يقول إن إسرائيل قرّرت معاقبتك بسبب دعمك القوي للإنضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، فهل تتفق مع هذا القول؟ وهل أنت راضية عن وتيرة الجهود الفلسطينية للإنضمام إلى المحكمة؟

جرار: إن أسباب اعتقالني من قبل السلطات الإسرائيلية عديدة، منها كوني عضواً في اللجنة الوطنية العليا لمتابعة ملف انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولأنني رفضت تطبيق قرار قوات الإحتلال الإسرائيلي بإبعادي لمدينة أريحا في آب/أغسطس من عام 2014، ولأنني أداوم على زيارة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأشار في الكثير من الفعاليات السياسية والثقافية في الضفة الغربية. وفي ضوء كل هذه الأسباب، أرادت سلطات الإحتلال إبعادي عن مجتمعي الفلسطيني. أما عن الجهد الفلسطيني للإنضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، فحتى الآن لم ألاحظ أن هناك خطوات فلسطينية جديّة لمتابعة هذا الملف، وهو ما يجعلني أعتبر ذلك تقصيراً فلسطينياً واضحاً.

المونيتور: ما هي آخر تطورات علاقات الجبهة الشعبية والسلطة الفلسطينية في ضوء أزمتهما الأخيرة، عقب خلافاتهما حول الأداء السياسي للسلطة وتوقفها عن دفع مستحقات الجبهة في نيسان/إبريل من عام 2016، ممّا فاقم من التوتر بينهما وصل إلى إحراق عناصر الجبهة صور الرئيس الفلسطيني محمود عباس في غزة؟

جرار: بغض النظر عن أي تفاصيل في هذه الخلافات، فمن الواضح أن حال الإنقسام الفلسطيني شغلت الفلسطينيين بمناكفات داخلية متعدّدة، تارة بين حركتي "فتح" و"حماس"، وطوراً بين بقية التنظيمات الفلسطينية التي تعارض بعضها، وكلّ هذه التصرفات والممارسات تنم عن عدم مسؤولية وطنية، خصوصاً أن الفلسطينيين يمرون في لحظة تاريخية وسياسية حرجة تتطلب إعداد إستراتيجية موحّدة للترفع عن كلّ ما يوتّر العلاقات الفلسطينية الداخلية، وضرورة عودة كلّ القوى الفلسطينية إلى صياغة مراجعة سياسية لكلّ المنهج السياسي الذي تسير عليه.



المونيتور: توجه قبل أيام وفد من الجبهة الشعبية إلى القاهرة للقاء المسؤولين المصريين، فما هو جدول أعمال الزيارة؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في هذه المرحلة؟

جرار: في ظلّ الإفراج عتيّ قبل أيام قليلة، فليس لديّ جدول أعمال زيارة الجبهة الشعبية لمصر، لكنّي أعتقد أنّ دور مصر مهمّ على مختلف الأصعدة والنواحي، سواء أكان في فتح معبر رفح أم إنهاء الحصار المفروض على غزة، فضلاً عن كون مصر راعية لكلّ إتفاقيات المصالحة الفلسطينية، وهو ما يجعلها تتمتع بدور مهمّ في الساحة الفلسطينية، ويجب تفعيله في شكل أقوى. إنّ مصر دولة عربية كبيرة يفترض أنّ لها تأثيراً في ظلّ الظروف العربية المحيطة ودوراً في مواجهة الدول العربية لمؤامرات تقسيمها وإغراق العرب في مزيد من الهموم والدماء، ممّا يجعل من دور مصر رائداً لمنع الإنزلاق إلى هذه الخيارات الصعبة.

المونيتور: ما هو موقف الجبهة الشعبية من المشاريع المتعلقة بالكوفندرالية مع الأردن، وضمّ غزة إلى سيناء؟ وهل تعتقدون أنّ هذا غير ممكن؟

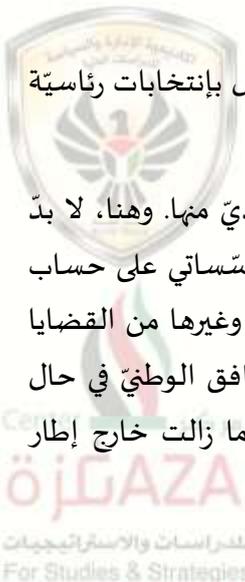
جرار: إنّ المطلب الفلسطيني واضح برفض أيّ كوفندرالية أو فدرالية مع أيّ دولة عربية. نحن مع تطبيق الحقوق الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الإحتلال الإسرائيليّ ودعم الفلسطينيين لنيل حقوقهم. ومع أنّ إسرائيل تحاول عدم إعطاء أيّ حقّ للفلسطينيين، فإنّها تسرّع وتيرة تطبيعها مع العرب بشكل واضح، وهناك تراجع في المواقف الحازمة لبعض المواقف العربية تجاه إسرائيل، دون أن أتحدث في التفاصيل، لكن هناك علاقات سرّية وعلنيّة بين بعض الدول العربية وإسرائيل، ممّا يتطلّب موقفاً عربياً موحداً قائماً على أساس الدفاع عن العرب ومصالحهم، وإعطاء الشعب الفلسطينيّ حقوقه عبر مؤتمر دوليّ. إسرائيل تسعى إلى إعطاء الفلسطينيين أقلّ من حكم ذاتي، مقابل الإعتراف بها دولة للشعب اليهودي، وإلغاء حقّ العودة للأجئين الفلسطينيين، ممّا يحتّم على الفلسطينيين مواجهة إسرائيل بالإصرار على تحقيق مطالبهم العادلة بالإستقلال وإنهاء الإحتلال، من دون الحديث عن كوفندرالية مع الأردن أو مصر وغيرها من هذه المشاريع المرفوضة من قبل الشعب الفلسطينيّ.

المونيتور: بعد فشل كلّ المحاولات السابقة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، ما هو الحلّ؟ وكيف ترين الخطوة المقبلة؟

جرار: للأسف الشديد، فإنّ قيادة أطراف الإنقسام الفلسطينيّ لم ترتق إلى تضحيات شعبنا الفلسطينيّ، ممّا يجعل استمرار هذا الإنقسام يدعو إلى استغراب الأسرى والأسيرات الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حتّى أنّ الفلسطينيين باتوا بدلاً من إنهاء الإنقسام، مشغولين في إدارة الإنقسام بسبب المصالح المختلفة بين القوى السياسيّة الفلسطينيّة وصراعها على الأرض. أنا هنا أدعو إلى وقف الحديث عن أيّ جلسات ومباحثات حول المصالحة الفلسطينية، والإحتكام إلى وثيقة الوفاق الوطنيّ التي أعدّها الأسرى الفلسطينيون في أيار/مايو من عام 2006، وارتضاها الفلسطينيون أن تكون محدّدة لعلاقاتهم الوطنيّة وبرامجهم السياسيّة.

المونيتور: ما هي رؤية الجبهة الشعبية للرئيس الفلسطينيّ المقبل؟ وهل ترى أنّ السبيل إلى ذلك يتمثل بإنتخابات رئاسيّة أو توافق وطنيّ بين الفصائل الفلسطينيّة؟

جرار: هناك مؤسّسات وطنيّة للشعب الفلسطينيّ تنظّم طبيعة أدائها في حال غاب أيّ فرد أو قياديّ منها. وهنا، لا بدّ من إعادة الإعتبار إلى منظّمة التحرير الفلسطينيّة والدعوة إلى عقد الإطار القياديّ لها، وتقوية العمل المؤسّساتي على حساب الاعتبارات الفرديّة. ولأنّنا لا نعيش في غابة، فإنّ المدخل الحقيقيّ لحلّ إشكاليّة الرئيس الفلسطينيّ المقبل وغيرها من القضايا يكمن في إجراء إنتخابات ديموقراطيّة للفلسطينيين في الأماكن التي يسمح لهم بإجرائها أو اللّجوء إلى التوافق الوطنيّ في حال تعدّر إجراء الإنتخابات. لا بدّ من تفعيل منظّمة التحرير الفلسطينيّة ودخول القوى الفلسطينيّة التي ما زالت خارج إطار



المنظمة، والعمل على تفعيل قوى الشعب الفلسطيني في داخل المنظمة من خلال إنتخاب مجلس وطني فلسطيني ولجنة تنفيذية لتفعيل الدور المؤسساتي للمنظمة، بعيداً عن صراعات المصالح وتفتيت الساحة الفلسطينية.

تم بحمد الله

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*

\*



مركز  
Center  
GAZA  
للدراسات والاستراتيجيات  
For Studies & Strategies